

الجمهوريّة التونسيّة  
مجلس المنافسة  
الجلسة العامة

القطاع: عقود الإستغلال تحت التسمية الأصلية في قطاع الأكلات السريعة.

رأي عدد 212803

الصادر عن مجلس المنافسة

بتاريخ 21 جانفي 2022

إنّ مجلس المنافسة،

بعد الإطّلاع على مكتوب من وزير التجارة وتنمية الصادرات مرسم بكتابة المجلس  
تحت عدد 212803 بتاريخ 20 أكتوبر 2021 والمتضمن طلب رأي مجلس المنافسة حول  
تفصيح قرار وزير التجارة المؤرخ في 20 فيفري 2018 المتعلق بإعفاء عقد الإستغلال تحت  
التسمية الأصلية من أحکام الفصل 5 من القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرخ في 15  
سبتمبر 2015 المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار، قصد توسيعة نشاط استغلال العلامة  
التجاريّة الأجنبية "KFC" الممنوحة لشركة "Tunisian Food Compagny".

وبعد الإطّلاع على القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015  
المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار.

وعلى الأمر عدد 477 لسنة 2006 المؤرّخ في 15 فيفري 2006 والمتعلق بضبط  
التنظيم الإداري والمالي وسير أعمال مجلس المنافسة.

وبعد الإطّلاع على ما يفيد استدعاء أعضاء المجلس وفق الصيغ القانونيّة بجلسة يوم  
الخميس 21 جانفي 2022.

وبعد التأكّد من توفر النصاب القانوني.

وبعد الاستماع إلى المقرّر السيد البشير سفيان صماري في تلاوة تقريره الكتابي وإلى ملاحظات المقرّر العام السيد محمد الشيخ روحـو.

وبعد المداولـة استقرّ رأيـ الجلـسة العـامـة لمـجلسـ المنـافـسـةـ عـلـىـ ماـ يـليـ:

## I - تقديم الملف:

تتـرـىـلـ الاستـشـارـةـ المعـروـضـةـ عـلـىـ أـنـظـارـ المـجـلسـ فيـ إـطـارـ تـنـقـيـحـ قـرـارـ وزـيـرـ التـجـارـةـ المؤـرـخـ فيـ 20ـ فـيـفـريـ 2018ـ المـنـقـحـ بـعـقـضـ قـرـارـهـ المؤـرـخـ فيـ 11ـ فـيـفـريـ 2020ـ وـالـمـتـعـلـقـ بـإـعـفاءـ عـقـدـ إـسـتـغـلـالـ تـحـتـ التـسـمـيـةـ الأـصـلـيـةـ مـنـ تـطـيـقـ أـحـكـامـ الفـصـلـ 5ـ مـنـ الـقـانـونـ المـتـعـلـقـ بـإـعادـةـ تـنـظـيمـ الـمـنـافـسـةـ وـالـأـسـعـارـ قـصـدـ اـسـتـغـلـالـ العـلـامـةـ التـجـارـيـةـ الـأـجـنبـيـةـ "KFCـ"ـ فـيـ قـطـاعـ الـأـكـلـاتـ السـرـيـعـةـ الـمـنـوـحةـ لـشـرـكـةـ "Tunisian Food Compagnyـ"ـ كـمـاـ هـوـ وـاجـبـ بـالـفـصـلـ 6ـ مـنـ نـفـسـ الـقـانـونـ وـذـلـكـ عـلـىـ إـثـرـ طـلـبـ مـسـتـغـلـ العـلـامـةـ توـسـعـةـ نـشـاطـهـ بـفـتحـ 5ـ نـقـاطـ بـيـعـ جـديـدةـ خـالـلـ سـنـيـ 2021ـ وـ2022ـ.

وـتـجـدرـ الإـشـارـةـ إـلـىـ أـنـهـ سـبـقـ لـمـجـلسـ الـمـنـافـسـةـ أـنـ أـبـدـىـ رـفـضـ طـلـبـ توـسـعـةـ النـشـاطـ ضـمـنـ رـأـيـهـ الـاسـتـشـارـيـ عـدـدـ 212788ـ بـتـارـيخـ 14ـ جـولـيـةـ 2021ـ.

وـتـنـدـرـجـ الإـسـتـشـارـةـ الـحـالـيـةـ فـيـ إـطـارـ طـلـبـ ثـانـ تـوـجـهـ بـهـ مـسـتـغـلـ العـلـامـةـ إـلـىـ وزـارـةـ التـجـارـةـ وـتـنـمـيـةـ الصـادـراتـ لـذـاتـ الـمـوـضـوعـ بـعـدـ تـقـدـيمـ معـطـيـاتـ جـديـدةـ بـالـمـلـفـ الـحـالـيـ.

## II - المحتوى المادي للملف:

تضـمـنـتـ الـاسـتـشـارـةـ الرـاهـنـةـ الـوـثـائـقـ التـالـيـةـ :

- طـلـبـ وزـيـرـ التـجـارـةـ وـتـنـمـيـةـ الصـادـراتـ حـوـلـ توـسـعـةـ نـشـاطـ إـسـتـغـلـالـ تـحـتـ العـلـامـةـ التـجـارـيـةـ الـأـجـنبـيـةـ "KFCـ"ـ فـيـ إـطـارـ عـقـدـ اـسـتـغـلـالـ تـحـتـ التـسـمـيـةـ الأـصـلـيـةـ المرـسـمـ بـكـتـابـةـ مـجـلسـ الـمـنـافـسـةـ بـتـارـيخـ 20ـ أـكـتوـبـرـ 2021ـ،
- طـلـبـ مـسـتـغـلـ العـلـامـةـ توـسـعـةـ نـشـاطـهـ بـتـارـيخـ 1ـ أـكـتوـبـرـ 2021ـ،

- نسخة من عقد تطوير العلامة الجديدة المبرم مع شركة "Yum! International Restaurants" بتاريخ 1 جانفي 2020،
  - نسخة من تقرير نشاط الشركة المستغلة للعلامة للفترة الممتدة من سنة 2018 إلى أوت 2021 والمخطط الإستثماري الجديد،
  - نسخة من عقدي كراء لنقطتي البيع المزمع إحداثهما بمنطقتي "مقرين" و "المتره".
  - المجلس -
- أولا - بخصوص عقد تطوير العلامة التجارية "KFC" الجديد:**
- جاء بالطلب الماثل أنّ شركة "Tunisian Food Compagny" ترغب في الترخيص لها في توسيعة نشاط العلامة التجارية الممنوحة لها "KFC"، بعد أخذ رأي مجلس المنافسة، وذلك بناء على معطيات جديدة ضمّنتها به، أهمّها تقديم عقد تطوير جديد مبرم بينها وبين صاحب العلامة "Yum! International Restaurants" (MENAPACK).
- وبالرجوع إلى مظروفات الملفّ الحالي تبيّن أنّ العقد المذكور أبرم بتاريخ 1 جانفي 2020، أي منذ ستين تقريريا، وأنّ أجله ينتهي بحلول 31 ديسمبر 2022، باعتباره يتجدد كل ثلاثة سنوات.
- وحيث لم يتم تقديم هذا العقد عندما طلب مستغل العلامة الترخيص في توسيع نشاطه بتاريخ 17 ماي 2021 والذي صدر بشأنه رأي مجلس المنافسة عدد 212788 بتاريخ 14 جويلية 2021، رغم تضمينه بنوداً ومقتضيات جديدة.
- وكان من الوجيه عرض هذا العقد على أنظار مجلس المنافسة لإبداء الرأي فيه طالما تضمن أحكاماً جديدة.
- ثانيا - بخصوص الطلب المتعلّق بتوسيعة النشاط وإحداث نقاط بيع إضافية:**

اقتضى الطلب الاستشاري الحالي إبداء الرأي في التّرخيص المتعلّق بتوسيعة نشاط مستغل العلامة شركة "Tunisian Food Compagny" للعلامة المنشوحة "KFC" بفتح 5 نقاط بيع إضافية علاوة على العشر المrexّص في استغلالها سابقاً. والتمس مستغل العلامة إعادة النظر في مطلبها بعد أن تقدّم بمعطيات إضافية والذي سبق لمجلس المنافسة أن أبدى بشأنه رأيه عدد 212788 بتاريخ 14 جويلية 2021.

ولهذا الغرض أدلى بعقد تطوير جديد مبرم بينه وبين صاحب العلامة شركة "Yum! International Restaurants" (MENAPACK) بمخطط استثماري للفترة الممتدة بين 2020 و2022.

ويقتضي عقد تطوير العلامة الجديد في بنده الثاني إلتزام مستغل العلامة تطوير وتنمية عدد نقاط البيع تحت العلامة التجارية المنشوحة "KFC" بمنطقة التطوير خلال مدة التعاقد طبقاً لرزنامة التنمية المضمّنة بالملحق "B" منه.

ويتبين من الوثائق المضمّنة بملف الاستشارة الراهنة أنّ عشر (10) نقاط بيع تنشط حالياً تحت لعلامة التجارية المذكورة مثلما يبرزه الجدول التالي:

مناطق الجغرافية	عدد نقاط البيع	قرار الإعفاء
ضفاف البحيرة I	منطقة تونس الكبرى	قرار وزير التجارة المؤرخ في 20 فيفري 2018.
ضفاف البحيرة II		
مدينة المرسى		
منطقة المنار		
"Géant التّجاري"		

"Azur City" المركز التجاري	منطقة تونس الكبرى	5 نقاط إضافية	قرار وزير التجارة المؤرخ في 11 فيفري 2020 المتعلق بتنقيح قراره المؤرخ في 20 فيفري 2018.		
منطقة "العوينة"					
منطقة "بومهل"؟	منطقة سوسنة				
"Le Vicomte" المركز التجاري					
"Sousse Mall" المركز التجاري					

وسيتم تركيز النقاط الجديدة بكل من:

- مدينة "مقرن" (خلال السنة المالية 2021)،
- منطقة "المتره" (خلال السنة المالية 2021)،
- مدينة "صفاقس" (خلال السنة المالية 2021)،
- مدينة نابل (خلال السنة المالية 2022).
- مدينة "صفاقس" (خلال السنة المالية 2022).

ولقد اقتضى البند الثاني من عقد تطوير العلامة الجديد إلتزام مستغل العلامة بعد موافقته تطوير وتركيز نقاط بيع داخل منطقة تنمية وتطوير العلامة المنوحة خلال مدة التعاقد طبقا لرزنامة التطوير المضمنة بالملحق "B" من هذا العقد.

وبالرجوع لهذه الرزنامة يلتزم مستغل العلامة بإحداث وتركيز 7 نقاط بيع إضافية تنشط تحت العلامة "KFC" حلال الفترة الممتدة بين 2020 و2022.

وبهذا الخصوص تولى مستغل العلامة تركيز 5 نقاط بيع إضافية منذ 2020، 3 نقاط منها تنشط حاليا بكل من "سوسة" بالمركز التجاري "Le Vicomte" ومنطقتي "العوينة" و"بومهل" من تونس الكبرى، في حين دخلت نقطتي "مقرن" و"المتره" حيز النشاط للسنة المالية 2021.

ويستخلص بذلك أن مستغل العلامة مطالب طبقا لرزنامة التنمية الحالية، تطوير نقطي بيع إضافيتين لتحقيق إجمالي 7 نقاط المتفق عليها، منها نقطة بيع سيتم تحقيقها بنهاية 2021 والتي سيتم، تبعا للمخطط الإستثماري الحالي، تركيزها بمدينة "صفاقس".

كما سيتولى مستغل العلامة طبقا لهذا المخطط، تركيز نقطتين إضافيتين خلال السنة المالية 2022 بكل من "نابل" و"صفاقس".

ويصبح بذلك إجمالي نقاط البيع المحققة بين 2020 و2022، ثمانية (8) نقاط بيع، معنى أن نقطة بيع إضافية سيتم تركيزها خلال سنة 2022 خارج الرزنامة المتفق عليها وخارج مقتضيات عقد التطوير الحالي الذي سينقضى بنهاية سنة 2022، بشكل يتناقض ومقتضيات بنوده.

ولقد أشار مجلس المنافسة برأيه عدد 212788 الصادر بتاريخ 14 جويلية 2021، إلى المخالفه المتعلّقة بنقطة البيع التي كان من المفترض أن تفتح بمدينة صفاقس والتي تم تعويضها بنقطة بيع أخرى بمنطقة "بومهل" في جويلية 2021.

وورد الطلب الحالي حاليا من كل توضيحةات بخصوصها أو ما يفيد إعلام مستغل العلامة لوزارة التجارة بهذا التغيير طبقا لأحكام الفصل 7 من قرار منح الإعفاء الصادر عن وزير التجارة بتاريخ 20 فيفري 2018.

ثالثا - بخصوص مدى تأثير الإتفاق الحالي حول استغلال العلامة "KFC" وتوسيعة النشاط المتعلّق بها على المنافسة:

اقتضت أحكام الفصل 6 من القانون المتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار أن لا تؤدي الاتفاques أو الممارسات المغفاة من تطبيق أحكام الفصل 5 من هذا القانون إلى:

- "فرض تضييقات تتجاوز ما هو ضروري لتحقيق ما ترمي إليه من أهداف،
- "الإقصاء التام للمنافسة في السوق المعنية أو في جزء هام منها".

لقد جاء بالنقطة (C5) من العقد التكميلي لعقد الاستغلال تحت التسمية الأصلية المبرم بين شركة "Tunisian Food Compagny" وشركة (Yum! MENAPACK)، المرفقة بالملحق (International Restaurants C – Additional Clauses) منه، أنه يمكن لمالك العلامة التجارية الممنوحة "KFC" أن يفرض على مستغل العلامة أسعار بيع قصوى بخصوص المواد والخدمات المرخص في بيعها وإسدائها من قبل هذا الأخير دون أن يتتجاوزها.

**C5. MAXIMUM PRICE (IFA C5):** " (...), franchisor may prescribe maximum sale prices for any and/or all approved products that franchisee shall not exceed"(...).

ويمكن أن تتناقض هذه المقتضيات، من حيث الموضوع، مع أحكام الفصل 4 من الأمر عدد 1501 لسنة 2010 مؤرخ في 21 جوان 2010 المتعلّق بضبط الشروط الدنيا الواجب توفرها في عقد الإستغلال تحت التسمية الأصلية والمعطيات الدنيا المضمنة بالوثيقة

المصاحبة للعقد، الذي يوجب "ألا تتضمن عقود الإستغلال تحت التسمية الأصلية شروطاً منافية لحرية المنافسة تتعلق بفرض أسعار إعادة البيع أو إسداء الخدمة".

وتترتب أحكام هذا الفصل في إطار تطبيق الفصل 15 من القانون عدد 69 لسنة 2009 المؤرخ في 12 أوت 2009 المتعلق بتجارة التوزيع، والذي جاء به أنه "(...) يتم ضبط الشروط الدنيا الواجب توفرها في عقد الإستغلال والمعطيات الدنيا المضمنة بالوثيقة بمقتضى أمر. ويعد باطلًا كل عقد مخالف لأحكام هذا الفصل".

وتتناقض مقتضيات هذا البند أيضاً، علامة على مخالفتها للنصوص القانونية المشار إليها أعلاه، مع حرية المنافسة باعتبار أن تمكن مالك العلامة من فرض أسعار بيع المواد والمنتجات المروجة تحت علامة "KFC" سيساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في عرقلة تحديد الأسعار حسب السير الطبيعي لآليات السوق المتعلقة بقاعدة العرض والطلب، خاصة في صورة منح إستغلال هذه العلامة لمنافسين آخرين للمستغل الحالي شركة Tunisian Food Compagny .

وفضلاً عن ذلك يبرز من أوراق الملف أن مستغل العلامة يعتزم وفقاً للاستشارة الحالية إحداث 5 نقاط بيع إضافية منها نقطتين (2) سيتم تركيزهما بأهم مناطق الاستقطاب بالعاصمة وذلك بكل من "مقرين" و"المتره" ليرفع بذلك نصيب تونس الكبرى من العلامة "KFC" إلى 10 نقاط بيع.

ويمكن للسياسة التجارية التوسعية المتبعة من قبل مستغل العلامة بإحداث نقاط بيع جديدة سنويًا أن تؤثر على المدى البعيد على المنافسة، ذلك أن عقد الإستغلال موضوع الإستشارة لا يخول للمستغل تحت التسمية الأصلية أي حق إستشاري في الإستغلال الحصري للعلامة داخل منطقة التطوير أو خارجها، إذ يحتفظ صاحب العلامة بحقه في منح حق استغلالها لمستغلين آخرين خلال مدة التعاقد، وهو ما من شأنه أن يدفع المستغل الحالي إلى القيام باستثمارات قصد بعث أكبر عدد ممكن من نقاط البيع بأهم مناطق، ذات الاستقطاب التجاري العالي، المتواجدة بالمدن الكبرى وخاصة مدينة تونس الكبرى كما هو الحال بالنسبة للطلب الماثل.

وجرى عمل مجلس المنافسة على اعتبار منطقة الاستقطاب التجاري على أنها المسافة

القصوى التي على أساسها يتخلى المستهلك عن أداء مشترياته إذا ما تجاوزها وذلك لأسباب تتعلق بتكليف التنقل أو لاستغراق حيز هام من الزمن للتنقل إلى نقطة البيع.

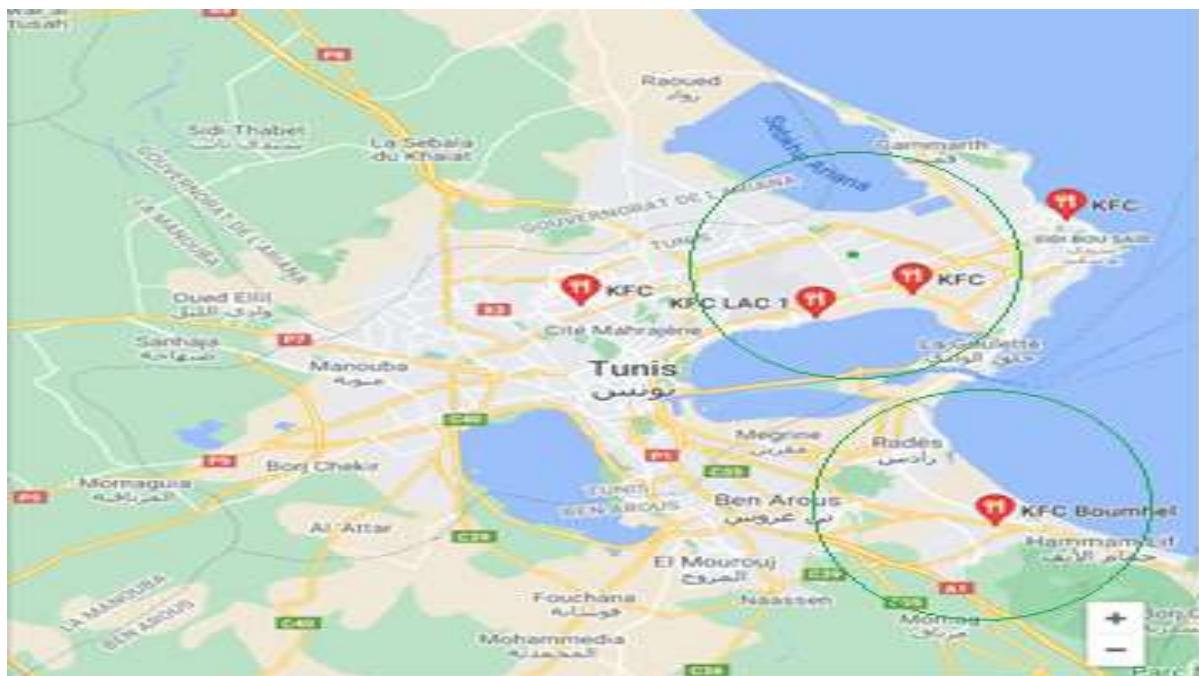
واستناداً بما ذهب إليه فقه القضاء المقارن تعتبر المفوضية الأوروبية منطقة الإستقطاب التجاري بكونها "المنطقة التي تحدّد جغرافياً بمحيط تكون مسافة التنقل داخله بواسطة وسيلة نقل بين 10 و30 دقيقة على أقصى تقدير. ويختلف محيط نقطة البيع باختلاف مساحة النقطة وحجمها والتجهيزات المتوفرة بها وبكيفية النفاذ إليها وكذلك باختلاف حجم الأسر والسكان الموجودة داخله".

ومن المعلوم أن توسيع نشاط من قبل شركة "Tunisian Food Compagny" باعتبارها المستغل الوحيد للعلامة الممنوحة بالسوق المرجعية من شأنه أن يؤول إلى الحد من دخول مؤسسات أخرى للسوق وخاصة الحد من المنافسة داخل العلامة (Concurrence intra-marque). وهو ما تبيّنه الرسوم البيانية التالية حول مدى أهمية مناطق الإستقطاب المحدثة لمسافة لا تتجاوز 15 دقيقة باستعمال وسيلة نقل:

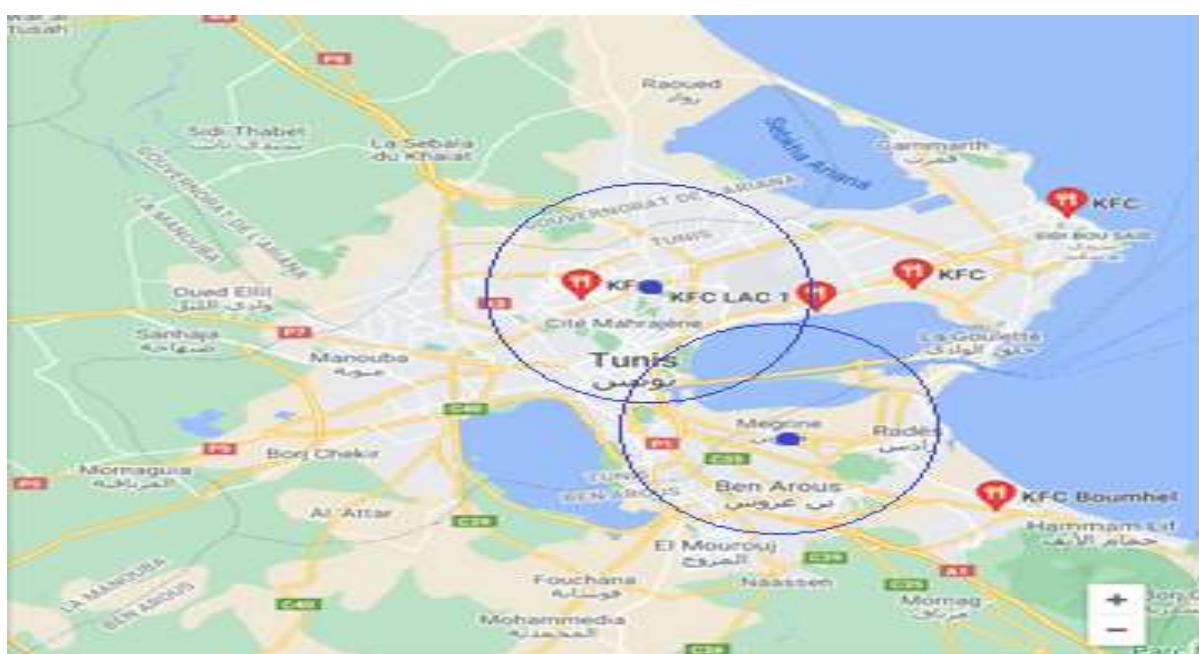
- رسم بياني لمناطق الإستقطاب التجاري للنقط الخمسة الأولى التي تم تركيزها بمقتضى قرار وزير التجارة المؤرخ في 20 فيفري 2018.



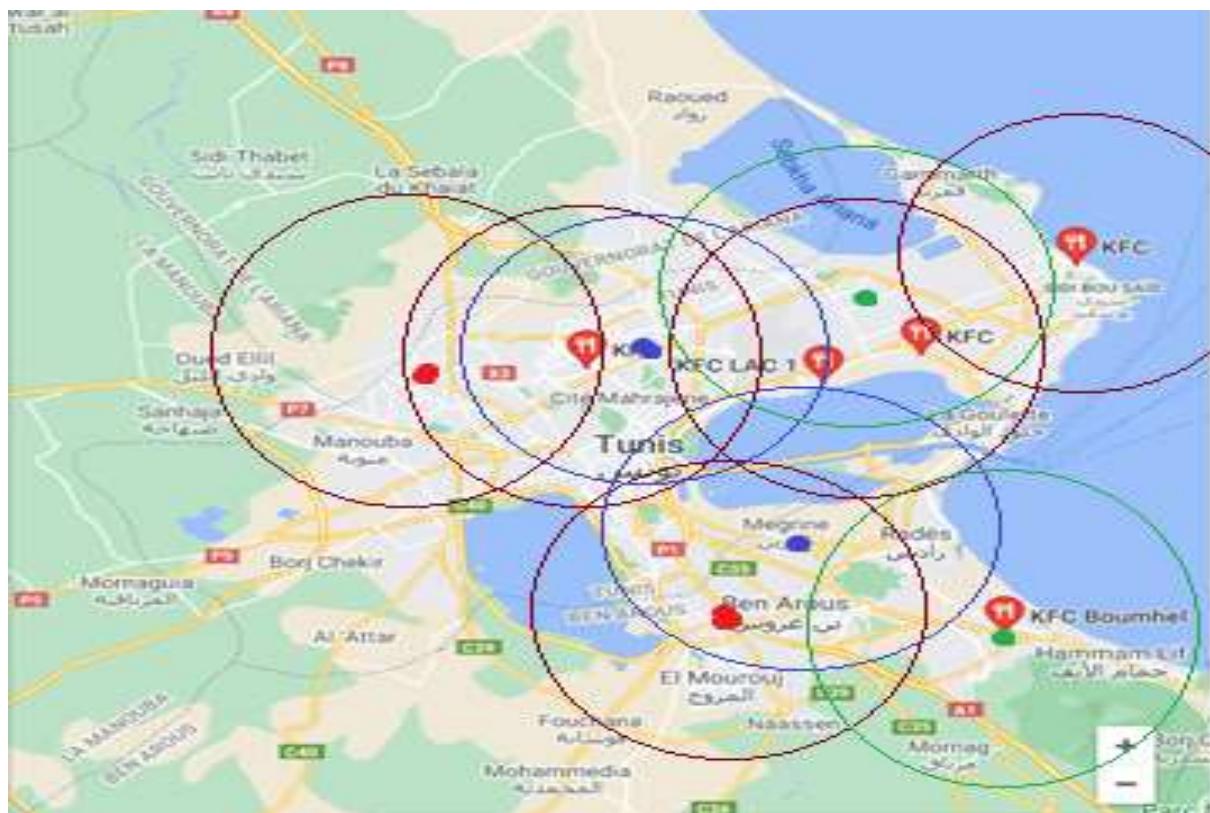
- رسم بياني لمناطق إضافيتين للاستقطاب التجاري تم تركيزها بمقتضى قرار وزير التجارة المؤرخ في 11 فيفري 2020.



- رسم بياني يتعلق بنقطتين إضافيتين تم تركيزهما في ديسمبر 2021.



- رسم بياني لإجمالي مناطق الاستقطاب التجاري للعلامة "KFC". منطقة تونس الكبرى.



وعليه لئن كانت حرية الاستثمار ومارسة الأنشطة الاقتصادية في إطار عقود الإستغلال تحت التسمية الأصلية من الأهداف الرئيسية لقانون وسياسات المنافسة، إلا أنه يمكن الحدّ منها كلّما تجاوزت ما هو ضروري لتحقيقها ومتى آلت إلى النيل أو الإضرار بالمنافسة وبحسن سير آليات السوق.

ويمكن الجزم، من خلال الرسم البياني أعلاه، بأن الدخول لسوق العلامة "KFC" في منطقة تونس الكبرى يكاد يكون مستحيلا أمام المستثمرين الراغبين في استغلال هذه العلامة وذلك لتمتع المستغلّ الحالي بعizza تنافسية وأسبقية تاريخية لتواجده بأهم مناطق الاستقطاب التجاري التي تغطي جغرافيا جزءا هاما من تونس الكبرى.

ويمكن لمواصلة توسيع نشاط العلامة "KFC" بهذه المنطقة أن تمثّل جوهريا من حرية المنافسة وخاصة من ديمومة المنافسة داخل هذه السوق. وهو ما يتعارض مع أو كد أهداف

قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار المنصوص عليها بالفصل الأول منه المتعلقة أساساً "بتحديد القواعد المنظمة لحرية المنافسة بما يضمن التوازن العام للسوق والتجارة الإقتصادية ورفاه المستهلك".

وحرى على المستغل الحالي للعلامة الممنوعة، طالما تمع باستغلال جغرافي يعطي كامل تراب الجمهورية، أن يقوم باستثمارات داخل البلاد بما يستجيب لمتطلبات عقود الاستغلال تحت التسمية الأصلية كآلية للتنمية الإقتصادية.

#### - الآثار الأحادية لتوسيع النشاط العلامة "KFC" :

وإضافة لما سبق بيانه فإنه يمكن أن ينتج عن توسيع نشاط العلامة "KFC" بتركيز نقاط بيع جديدة آثار آحادية قد تضر بحرية المنافسة ، باعتبار أن شركة " Tunisian Food Compagny" ، ورغم عدم تمعّها بأيّ حق إستثماري في الإستغلال الحصري لهذه العلامة، إلا أنها فعليا تعدّ المستغل الحالي والوحيد لها.

وبالتالي فإنّ من أهمّ الآثار الأحادية المحتملة، نظراً لغياب المنافسة داخل العلامة، هي إمكانية التّرفيع في أسعار المنتجات التي تقوم بترويجها هذه الشركة وفي أسعار الخدمات التي تسرّعها خلافاً للّسير العادي لقاعدة العرض والطلب، بما قد يتناقض مع أهداف رفاه المستهلك وخاصة مع الشروط التي بموجبها يتمّ إعفاء هذه العقود من تطبيق أحكام الفصل 5 من قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار، يعني أنها قد لا تدرّ على المستعملين قسطاً عادلاً من فوائدها كما هو منصوص عليه بالفصل 6 من ذات القانون.

#### رابعاً - بخصوص النقائص بالملفّ الحالي:

- جاء بالفصل 2 من الأمر الحكومي عدد 1204 لسنة 2016 المؤرخ في 18 أكتوبر 2016 المتعلق بضبط إجراءات تقديم مطالب الإعفاء ومدّته تطبيقاً لأحكام القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار، أنه "يتعيّن على الأطراف المعنية بالإعفاء تقديم ملف في ثلاثة نظائر للمصالح المختصة بوزارة التجارة يتضمّن عناصر تثبت وجود تقدّم تقني أو اقتصادي للممارسة أو الاتفاق أو أصناف العقود والآثار المحتملة".

ومن بين العناصر والوثائق التي يحتويها الملف وجوبا "دراسة حول القطاع وهيكلة السوق التي تنشط فيها المؤسسة أو الهيكل المعنى".

ويفتقد الملف الحالي لهذه الدراسة التي على أساسها تتم دراسة السوق وخاصة تحديد مناطق الاستقطاب التجاري لكل نقطة بيع "KFC"، مما يتعدى معه النظر في مدى تأثير النقاط الجديدة على المنافسة داخل هذه المناطق.

وفي ضوء ما سلف بيانه ومن أجل ضمان منافسة مقبولة فإن المجلس يقترح:

1 - حذف كل التّضييقات المضمنة بالبنود التعاقدية التي تتناقض ومبادئ حرية المنافسة وحسن سير آليات السوق، وخاصة البند المشار إليه أعلاه (C – Additional Clauses) من العقد التكميلي لعقد الإستغلال تحت التسمية الأصلية الحالي والذي يتيح لصاحب العلامة إمكانية فرض أسعار بيع المنتجات وإسداء الخدمات على مستغل العلامة.

2 - حث مستغل العلامة على توسيع نشاط العلامة "KFC" بالمناطق الداخلية بال المجال الجغرافي الممنوح له والذي يغطي كافة تراب الجمهورية، وعدم الإقصار على المدن الكبرى وخاصة تونس الكبرى.

3 - نظرا لغياب المنافسة داخل العلامة الممنوحة يقترح دعوة مستغل العلامة الحالي والوحيد إلى التعهد بعدم التّرفيع في أسعار بيع المنتجات والخدمات التي قد يسديها خلافا لقاعدة العرض والطلب وذلك لتجنب الآثار الأحادية التي يمكن أن تسبب أضرارا للسوق المرجعية.

4 - إلزام مستغل العلامة بضرورة تقديم دراسة سوق حول قطاع الأكلة السريعة الذي ينشط به تتعلق بكل مناطق الاستقطاب التجاري لنقاط البيع السابقة والنقاط المزمع إحداثها في صورة توسيع نشاطه مستقبلا، وذلك طبقا لأحكام الفقرة 3 من الفصل 2 من الأمر الحكومي عدد 1204 لسنة 2016 المؤرخ في 18 أكتوبر 2016 المتعلق بضبط إجراءات تقديم مطالب الإعفاء ومدته تطبيقا لأحكام القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار.

5 - رفض أي إحداثات جديدة يتم بعثها خارج الرزنامة المتفق عليها لما يمكن أن تسبّبه من تضييق على المنافسة داخل العالمة وإخلالاً بآليات السوق.

وصدر هذا الرأي عن الجلسة العامة لمجلس المنافسة بتاريخ 21 جانفي 2022 برئاسة السيد رضا بن محمود وعضوية السيدتين والسادة أحلام الوسلاطي وريم بوزيان والخموسي بوعيدى وعصام اليحاوي ومهدى بن إبراهيم والحبيب الديماسي وتوفيق الوسلاطي ومراد بن حسين، وبحضور المقرر العام السيد محمد الشيخ روحه وكاتب الجلسة السيد نبيل السماطي.

الرئيس

رضا بن محمود